الأثر العربيّ في المصطلحات الصَّرفية العبرية
كتب ابن جناح القرطبيّ أنموذجاً

Arabic Influence at the Hebrew Morphological Terminology
(Ibn Jinah Al-Qurtubi's Books as a Model)

الطالب – نبراس عبد الكاظم أ . م. د . فليح خضير شني
جامعة واسط – كلية الآداب

البحث مستل من رسالة الماجستير

الملخص:
تأثر المصطلح الصرفي عند نحاة العبرية الأوائل بالمصطلحات العربية ، إذ استعمل علماء اللغة العبرية اليهود مصطلحات صرفية عربية في أغلب كتبهم التي كتبت باللغة العربية اليهودية، وهذا البحث هو دراسة للمصطلحات الصرفية المشتركة بين اللغة العربية واللغة العبرية متخذا من النصوص الصرفية التي وردت في كتب ابن جناح القرطبي ميداناً للدراسة، إذ وجد أنّ كثيراً من المصطلحات التي وردت في ثنايا كتبه من مثل (التصريف والافعال الماضية والمضارعة والمزيدة والمجردة والفعل السالم والمعتل وغيرها) هي في أصلها عربية ، الأمر الذي يبيّن الأثر العربي الكبير على اللغة العبرية ولاسيما في المجال الصرفي .

كلمات مفتاحية : الأثر العربيّ، المصطلح الصرفيّ ، ابن جناح القرطبيّ ، الصرف العربيّ ، النحو العبريّ .

Arabic Influence at the Hebrew Morphological Terminology
(Ibn Jinah Al-Qurtubi's Books as a Model)

Researcher: Nibrass Abdul-Kadhim
Asst. Prof. Dr. Flayeh Khudair Shenny
Wasit University/ College of Arts
Arabic Language department

Abstract
The Morphological Terminology has influenced at the Hebrew

books (derivation, past tenses, present tenses, finite, infinite, sound verbs and others), which are originally Arabic words. Regarding the mentioned above, the Arabic influence on Hebrew language is clear specially at the Morphological Terminology.

ancestors with the Arabic terminology. The Hebrew linguists used the Arabic Morphological terminology in most of their books that had written in Arabic and Hebrew languages. This paper studies the common Morphological Terminology between Arabic and Hebrew language by relying on the Morphological texts at Ibn Jinah Al-Qurtabi's books as a sample of study. Many terminologies had found in his

Key words :Arabic Influence, Morphological Terminology, Ibn Jinah Al-Qurtabi, Arabic Morphology, Hebrew Grammar

أولاً : حياة ابن جناح القرطبيّ:

هو مروان بن جناح المكنّى بأبي الوليد والملقب بالقرطبيّ. عُرِفَ عند المسلمين بأبي الوليد مروان بن جناح القرطبيّ ، وعُرِفَ عند النصارى بـ(يونا أو مارينوس)[١]. وذهب بعض العلماء الى أنّ معنى كلمة مروان هو السيد يونا أو مارينوس ؛ لأنّ اليهود كانوا يستعملون الأسماء العربية بجانب الأسماء العبرية في الاندلس ، وهي معروفة عندهم[٢].

لقد اختلفت المصادر اللغوية والتاريخية في سنة ولادته ووفاته ، فالدكتور ابراهيم الهنداوي يرى أنه ولد سنة (٩٩٠ م – ١٠٥٥ م) في قرطبة[٣] . في حين ذكرت دائرة المعارف العبرية أنّ ولادته بين (٩٨٥ – ٩٩٠ م) ووفاته سنة (١٠٥٠ م)[٤] .

أما الدكتورة سلوى ناظم فترى أنّ ولادته كانت سنة (٩٩٥ م) في قرطبة[٥] .

مسيرته العلمية :

بدأ ابن جناح القرطبي مسيرته العلمية في قرطبة متأثراً بالثقافات العلمية والفكرية العربية واليهودية، ثم ترك قرطبة عام (١٠١٢ م) بسبب الحروب الأهلية التي شهدتها قرطبة ، فانتقل الى أليسانة التي لم يستقر فيها إذ انتقل الى سرقسطة عام (١٠٢٠ م) التي شهدت ظهور مؤلفاته العلمية[٦] . وبعد استقراره في سرقسطة أصبح محور الدراسات العلمية والتفّ حوله الطلبة والمريدون واستحق المكانة الأولى فيها بسبب أبحاثه العلمية التي نالت اعجاب العلماء العرب والعبرانيين وأصبحت المصدر

الأول الذي اعتمده نحاة العبرية[٧]، فلقب بشيخ نحاة العبرية [٨] .

شيوخه ومؤلفاته :

تلقى ابن جناح علومه الأولية في قرطبة على يد اسحاق بن جيكاتيلا واسحاق بن ليفي بن شاؤول ، ودرس ايضا على يد أبي الوليد بن حسداي ، وأبي سليمان بن رشلاح ، وأبي ابراهيم بن بارون[٩]. فضلاً عما تلقاه من العلماء العرب في قرطبة الذين نهل من علمهم واتبع نهجهم في التاليف، فكثيراً ما يستشهد بأقوالهم وآرائهم[١٠]. أما مؤلفاته فقد أشارت المصادر الى انه الّف الكتب الآتية :

١) كتاب المستلحق .
٢) رسالة التنبيه .
٣) رسالة التقريب والتسهيل .
٤) كتاب التسوية .
٥) كتاب التشوير .
٦) كتاب التنقيح وهو من أهم كتب ابن جناح وتخصص بالكتاب المقدس ، وهو عبارة عن كتابين كتبهما باللغة العربية بحروف عبرية يمثل (اللمع) الجزء الأول منه ، ويمثل (الأصول) الجزء الثاني منه[١١].

ثانياً : الأثر العربي في المصطلحات الصرفية عند ابن جناح القرطبيّ:

١ . التصريف :

ورد مصطلح التصريف في كتاب اللُمع لابن جناح في أكثر من موضع، منها تمييزه للأفعال السالمة من الأفعال المعتلة ، نحو قوله : " وليس يمكن أن يقاس من تصريف الافعال السالمة على جميع تصريف الافعال المعتلة والافعال ذوات المثلين لان من كلامهم اختصاص هذين القبيلين بأبنية لا تكون في غيرهما وإن كان قد يكون لهما البناء الذي له نظير في الافعال السالمة منهما "[١٢].

لقد أفرد ابن جناح القرطبي باباً خاصاً للتصريف استطاع فيه عرض تقسيمات الأفعال، ومن هذه التقسيمات تقسيم الفعل بالنظر الى عدد حروفه الأصول ونوعها، وما كان منه مزيداً وغير مزيد وما كان مشتقاً[١٣]، ولم يرد حدٌّ للتصريف في كتب ابن جناح إلا ما ذكره لشموال بن حفني رأس المتيبه ، بقوله : " علم التصريف خاصة إنه مما لا يستغنى عن علمه الانفعال والافتعال والمصدر "[١٤]، فذكره للانفعال والافتعال والمصدر اشارة منه الى تصرف الفعل ، إذ يقول : " ومما يلحق الفعل من الابنية للمعنى فهي الانفعال والافتعال وما لم يسم فاعله "[١٥]، ويجعل ابن جناح تصاريف الكلمات شرطاً من شروط فصاحة الكلام ، إذ قال فيها : " والفصاحة ما تكون إلا مع الوقوف على ما ذكرناه من أحكام علم أصول اللغة وتمييز تصاريفها "[١٦].

إن ما قدّمه ابن جناح عن مصطلح التصريف هو بعض مما قدّمه العلماء العرب

للموضوعات التي تندرج تحت ذلك المصطلح ، فعرض ابن جناح لتقسيمات الأفعال في باب التصريف ، انما ذُكر في أول الكتب اللغوية والنحوية عند العرب ، من ذلك ما ذكره الخليل بقوله: " التصريف : اشتقاق بعضٍ من بعضٍ "[١٧]، وما ورد عند شيخ النحاة العرب سيبويه ، بقوله: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل "[١٨]. وكذلك ما بيّنه المبرد بقوله : " وَمَا يَقع فِيهِ من الْبَدَل والزوائد والحذف وَلَا بدّ من أَن يُصدَّر بِذكر شيءٍ من الأَبنية لتعرف الأَوزان وليعلم مَا يبْنى من الْكَلَام وَمَا يمْتَنع من ذَلِك "[١٩]، وما ذكره ابن السراج في أقسام التصريف بقوله : " هذَا الحدُّ إِنَّما سُميَ تصريفًا لتصريفِ الكلمةِ الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ وخصوا بهِ ما عرضَ في أُصولِ الكلامِ وذواتِها من التغييرِ وهوَ ينقسمُ خمسةَ أَقسامٍ: زيادةٌ وإِبدالٌ وحَذْفٌ وتغييرٌ بالحركةِ والسكونِ وإِدغامٌ ولَهُ حدٌّ يعرفُ بهِ "[٢٠].

إنّ النحاة العرب استطاعوا رسم حدود التصريف وأقسامه، فبينوا أنه يشير الى التحويل والتغيير المعنوي الذي يحصل في بنية الكلمة مثل التغيير من الماضي الى المضارع ، ومن المفرد الى المثنى والجمع أو الى التصغير أو النسب، أو يكون تغييراً وتحويلاً لفظياً مثل زيادة في عدد الحروف على بنية الكلمة الأصلية أو حذف يطرأ عليها وكذلك يشمل الإعلال والإبدال والقلب[٢١].

٢. الميزان الصرفي:

استقى ابن جناح موضوعات الميزان الصرفي ممّا وضعه علماء الصرف العرب ، ولقد نَهَجَ في كتبه منهجهم في اختيار المصطلحات ، إذ استعار المصطلح العربي المستعمل عند الصرفيين العرب ، فمن ذلك استعماله مصطلح (وزن) الذي يشير في معناه الدلالي لما يقصده العرب في مؤلفاتهم ، نحو قوله : " وقد ذهب قوم الى أن يبرهنوا على أن وزن חזות וגלות (حزّوت وغلّوت) פעלות (فَعْلُوْت) مثل عبدوت ومردوت "[٢٢]، وعلى الرغم من أن سيبويه لم يستعمل هذا المصطلح ، لكنه أشار الى الميزان بلفظ الفعل ، بقوله : " هذا باب ما بنت العرب من الاسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل "[٢٣]. إلا أننا نجد أنّ من جاء من بعد سيبويه من علماء العربية استعملَ ذلك المصطلح وهم من السابقين لابن جناح ، نذكر من هؤلاء العلماء المبرد ، بقوله : " وإن سمّيته (قُمْ) أَو (بِعْ) قلت

هَذَا قُومٌ على وزن فُعْل "[٢٤]، وكذلك ابن السراج ، إذ يقول : " ومذهبُ سيبويه: أنَّ المصدَر لا يأتي علَى وزنِ "مَفعول" ألبتةَ ويتأولُ في قولهم: دَعْهُ إلى مَيْسُورَةٍ وإلى مَعسورةٍ أنَّهُ إنَّما جاءَ علَى الصفةِ كأَنهُ قالَ: دَعْهُ إلى أَمرٍ يُؤسرُ فيهِ وإلى أَمرٍ يَعْسُر فيهِ "[٢٥].

كذلك استعمل ابن جناح مصطلح (مثال) ليشير الى الميزان الصرفي وقد ورد مفرداً ومجموعاً في مؤلفاته ، من ذلك قوله في أول كتابه الأصول ، نحو : " إنّه كثيراً ما تسمعني أقول: فاء الفعل، وعين الفعل، ولام الفعل، فاعلم أن مذهبي في ذلك أني أقتطع لجميع الأفعال الماضية خفيفها وثقيلها وجميع ما تصّرف منها من فعل مستقبل واسم وغير ذلك، مثالاً من الفعل أعني من لغة פעל (فعل) ..... "[٢٦]. فوضع ابن جناح شرطاً للكلمة التي توزن، وهو أن تكون متصرفةً سواء أكانت فعلاً أم اسماً . وهي قاعدة أقرها العرب في وزن كلماتهم فوزنوا ما كان متصرفاً من الأفعال ومتمكناً من الاسماء. إنّ مصطلح (مثال) الذي ذكره أنما أخذه من العلماء العرب، إذ استعمل العلماء العرب في مؤلفاتهم مصطلح (مثال) ومن ذلك ما ذكره سيبويه في قوله : " وأما ما لا يجيء على مثال الأربعة ولا الخمسة، فهو بمنزلة الذي يشتق منه ما ليس فيه زيادة، لأنك إذا قلت: حَمَاطةٌ ويَرْبُوعٌ كان هذا المثال بمنزلة قولك: رَبَعْتُ وحَمَطْتُ، لأنه ليس في الكلام مثل سَبَطْرٍ ولا مثل دَمْلُوجٍ "[٢٧]، وكذلك استعمله ابن جني في قوله : " وباب زيادة الاسم آخرًا بدلالة اجتماع ثلاث زوائد فيه؛ نحو عِنْظِيان وخِنْذِيان ، وخُنْزُوان ، وعُنْفُوان، فما بالهم جعلوا الميم _ وهي من زوائد الأسماء_ مخصوصًا بها أولُ المثال نحو: مَفْعَل ومَفْعُول ومِفْعَال ومُفْعِل وذلك الباب على طوله؟ "[٢٨].

واستعمل ابن جناح أيضاً مصطلح (تمثيل) ليدل على الميزان الصرفي ، من ذلك قوله : " والاسماء الخماسية تجيء أيضاً على أبنية مختلفة إلا أنها أقل عدداً من الاسماء الرباعية . ويجيء الاسم منها على فَعْلل بفتح الفاء أو بـ סגול [*] تحتها وبسكون العين وبثلاث لامات في التمثيل تحت الاولى منها صري وتحت الثانية סגול "[٢٩]، وهو مصطلح استعمله الصرفيون العرب ، من ذلك ما ذكره ابن السراج بقوله : " وأنَّما جعلتِ الفاءُ والعينُ واللامُ في التمثيل ليعتبرَ بهنَّ الزائدُ مِنَ الأصلِ والأَبينةُ المختلفةُ "[٣٠]. وما ذكره ابن جني بقوله : " باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل: هذا موضوع يتهاداه أهل هذه الصناعة بينهم، ولا يستنكره –على ما فيه– أحد منهم. وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حَبَنْطَى:

فَعَنْلَى. فيظهرون النون ساكنة قبل اللام "[٣١].

كذلك ورد عند ابن جناح مصطلح (أصل) ، من ذلك قوله : " ويجئ على فعلول بشبا (السكون) تحت الفاء مضاعف مشدد اللام المتضاعفة لإدغام لام الاصل فيها وهذا الإدغام إنما هو في المثال خاصة "[٣٢]. وهذا المصطلح نجده مستعملاً عند الصرفيين العرب ، من ذلك قول سيبويه : " وزعم أن أصل بنت وابنةٍ فَعَلٌ كما أن أخت فَعَلٌ؛ يدلك على ذلك أَخُوكَ وأَخَاكَ وأَخيكَ، وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاةٌ. فهذا جمع فَعَل "[٣٣]، وغيرها من المصطلحات التي استعملت بدلالة معجمية ترادف الميزان الصرفي.

لقد جعل ابن جناح القرطبي الميزان الصرفي العربي أصلاً سار على نهجه، فهو أول من عرض المادة العلمية للميزان الصرفي العبري معتمداً على الميزان الصرفي العربي في عرضه لتلك المادة ، فيبدأ باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالافاعيل بقوله : " اعلم أنك إنْ أردت أن تزن شيئاً من أبنيتهم بالافاعيل أعني أنك إذا أردت أن تقتطع من لغة فعل مثل بنائهم وكانت أحرف ذلك البناء ثلاثة أحرف أصلية كلها فاجعل فاء بإزاء أول حرف من ذلك البناء، واجعل عيناً بإزاء حرفه الثاني، واجعل لاماً بإزاء حرفه الثالث، فتسمي الحرف الأول من ذلك البناء فاء الفعل؛ لأنه موازٍ لفاء فعل، وتسمي الثاني عينه؛ لأنه مواز لعين فعل؛ وتسمي الثالث لامه لموازاته لام فعل"[٣٤]. وهو ما اقرّه علماء اللغة العربية الأوائل ، من ذلك ما قاله ابن جني : " اعلم أنه إنما يريد بقوله الأصل: الفاءَ والعينَ واللامَ، والزائد: ما لم يكن فاءً ولا عيناً ولا لاماً، مثال ذلك قولك: ضَرَبَ، فالضاد من ضرب فاء الفعل، والراء عينه، والباء لامه، فصار مثال ضَرَبَ: فَعَلَ، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني، واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك، فكل ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فهو زائد، ومعنى زائد أنه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ، وليس يعنون بقولهم: زائد أنه لو حُذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها، ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة، فلو حذفتها فقلت: ضَرب لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف، كما كان يدل عليه قبل الحذف، وكذلك قولهم: مَضْرُوب، لو حذفت الميم والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالاً على اسم المفعول "[٣٥].

نلاحظ أنّ ابن جناح قدّم درساً شمل فيه أغلب ما يتعلق بالميزان الصرفيّ بالشرح والتفصيل، فمن جملة ما قاله : " ولتكون حركات مثالك مثل حركات مثالهم، حتى يساوي وزنك وزنهم؛ لأنك إنما تحكي أمثلتهم . مثال ذلك أنك تجعل مثال: أَمَرَ من فَعَلَ،

فتسمي الألف من أَمَرَ فاء الفعل، وتسمي الميم عينه، وتسمي الراء لامه؛ لموازاة هذه الحروف حروف فعل كما ترى أَمَرَ فَعَلَ "[٣٦]. ثم يقول ابن جناح : " إنّه إذا قيل لك: ابنِ لنا من فعل مثال (המרמרו (همرمرو) أو הפכפך (هفكفك) فقد قيل لك: زد على هذه الاحرف الثلاثة حرفين فحق هذا الكلام أن تكرر العين واللام لأنك قد علمت أنهم قد ضاعفوا هم عين الفعل ولامه في המרמרו (همرمرو) وفي הפכפך (هفكفك) أعني أنهم كرروا الميم والراء اللتين هما العين واللام في המר (همر) وإنهم ضاعفوا الفاء والكاف الذي هما العين واللام في הפכ فإضطررت أنت الى تضعيف عين ولام فعل فقلت في המרמרו (همرمرو) פעלעלו (فعلعلو) وفي הפכפך (هفكفك) פעלעל (فعلعل) "[٣٧]. وهذا ما نجده عند الصرفيين العرب ، من ذلك ما ذكره ابن جني ، بقوله: "معنى قول أهل التصريف ابنِ لي من كذا مثل كذا تأويله خُذْ حرفاً من هذه الحروف – أو حروفَ هذه الكلمة الأصول دون الزوائد إن كانت فيها زوائد – فأفكك صيغتها التي هي الآن عليها وصُغها على نحو من صيغة المثال المطلوب– ساكنهُ كساكنِهِ ومتحركُهُ كمتحركِهِ ... فإن كان فيه زائد جئت به في المثال الذي تصُوغه بعينهِ كما ضمّن سؤالَه – فإنْ عرض هناك ما يوجبُ قلباً أو حذفاً أو تغييراً على ما تقدّم في هذه الجمل أمضَيْتَه – وصِرتَ الى ما يوجبُه القياسُ فيه ..."[٣٨]. ثم عالج ابن جناح ما كان رباعياً بمثل ما قدّم له العرب من طرح ، فمن ذلك قوله: " وإن كان مثالهم لفظة رباعية أصلية كلها ضاعفت أنت في مثالك لام الفعل مرة واحدة على حسب زيادة حروفهم على حروف فعل لأن حروف فعل تنصدم قبل إنصدام مثالهم . مثال ذلك إنك إذا أردت أن تأتي من الفعل بمثال יכרשמנה (يكرسمنه) قلت יפעללנה(يفعللنه) ضاعفت اللام من أجل إفضال الكلمة على الفعل بحرف واحد وهو الميم وأتيت بحرف الاستقبال وبضمير المؤنث الغائب على حسب ما أتوا هم به "[٣٩]. وهذا القول مشابه لما قدّمه سيبويه في باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً أو غير مزيد ، إذ يقول : " فإذا كان غير مزيدٍ فإنه لا يكون إلا على مثال فَعْلَلَ؛ ويكون يَفْعَلُ منه على يُفَعْلِلُ، ويُفْعَلُ على مثال يُفَعْلَلُ؛ والاسم منه على مثال يُفَعْلِلُ ويُفَعْلَلُ إلّا أن موضع الياء ميمٌ. وذلك نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ "[٤٠]. كذلك قال ابن جناح : "وإنْ كان في مثالهم حرف شديد شددت أنت أيضاً الحرف الذي يوازيه في مثالك . مثال ذلك ان تقول في مثال دبّر وشبّر الشديدين فعّل بتشديد العين؛ لأنك تضاعف طباعة العين وتدغم كما صنعوا هم في الباء ... وإنْ كان في مثالهم حرف لين زائد للمد أتيت أنت أيضاً به في مثالك في

الموضع الذي أتوا هم به، فوضعت الاصلي بإزاء الاصلي والزائد بإزاء الزائد "[٤١]. وكل ما ذكره ابن جناح نجده واضحاً جلياً عند العلماء العرب في حديثهم عن الميزان الصرفي، من ذلك قول ابن جني : " فمما زيد في "ضَرَبَ" من أوله قولهم: "اسْتَضْرَبَ" فالهمزة والسين والتاء زوائد؛ لأنه ليس في ضرب شيء من ذلك، ومثاله: اسْتَفْعَلَ، وكذلك يَضْرِبُ الياء زائدة، ومثالُه يَفْعِل، والزيادة في وسطه قولك: "ضَرُوب" الواو زائدة، ومثاله: فَعُول، والزيادة في آخره، قولك: "ضَرَبان" فالألف والنون زائدتان، ومثاله: فَعَلان، فالأصول يقابل بها في المثال: الفاء، والعين، واللام. ويُلفَظ بالزائد بعينه لفظا في المثال، ولا يقابل به فاء ولا عين ولا لام؛ لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلا لا زائدا، ألا ترى أنك تقول في "ضَرُوبٍ: فَعُول"، فتأتي في "فَعُول" بالواو التي كانت في "ضَرُوب" بعينها؛ لأنها زائدة، فإن تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بإزائه، فتقول في "ضَرَّب: فَعَّلَ" فتثقل العين من "فعّل"؛ لأنها بإزاء الراء من "ضرّب"، فإن تكرّر الأصل الثالث وهو اللام، كرّرت في المثال اللام بإزائه، فتقول في "ضَرْبَبَ: فَعْلَلَ" جئت في المثال بلامين، لمّا كان في ضَرْبَبَ باءان، فإن تكرّر الأصلان كلاهما، كرّرت في المثال العين واللام كلتيهما، تقول في "ضَرَبْرَب: فَعَلْعَل" زدت عينا ولاما لما زدت في "ضَرَبْرَب" راء وباء، والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد، وهو "مَرْمَرِيْس" وهي الداهية والشدة، "[٤٢]

٣ . **الفعل وزمنه (الماضي والمضارع والأمر):**

إنّ مصطلح الفعل لا يختلف في المعنى الدلالي في اللغة العبرية عن اللغة العربية ، ولذلك نجد أغلب تقسيمات الفعل هي من وحي التقسيمات في اللغة العربية ، فلو نظرنا في كتاب اللُمع لابن جناح لوجدنا أنه قد وضع تعليلاً للفعل بأسلوب منطقي ، من ذلك قوله : " القول في العلة الموجبة لوضع الفعل والسبب فيه، اقول: إنّ الجوهر (الاسم) إذا أحدث العرض (الفعل) لا يخلو احداثه له من أن يكون في زمان ماضٍ أو في زمان مستقبل فاحتجنا أنْ نصغ من لفظ الحدث وهو العرض اعني المصدر صيغتين مختلفتين كل واحدة منهما دالة بصورتها على الزمان الذي كان فيه احداث الجوهر العرض وفعله له "[٤٣].

ناقش ابن جناح مسألة زمن الفعل واختياره مصطلحات لا تختلف في دلالتها عن المصطلح العربي ، من ذلك قوله : " والافعال من حيث الزمن هي لما مضى من الزمان ولما لم يمضِ . فإذا قلت עבר، שמר، בחר (عبر، شمر، بحر) فهذه الابنية تدل على المضي من الزمان ، وإن قلنا

יעבר، ישמר، יבחר (يعبر، يشمر، يبحر) بزيادة الياء أو אעבר، אשמר، אבחר (أعبر، أشمر، ابحر) بزيادة الهمزة أو נעבר، נשמר، נבחר (نعبر، نشمر، نبحر) بزيادة النون أو תעבר ،תשמר، תבחר (تعبر، تشمر، تبحر) بزيادة التاء فهذه الابنية تدل على ما لم يمض من الزمان"[٤٤]. فهذا القول لا يختلف عمّا قدّمه العلماء العرب ، فلم تخلُ كتبهم من ذكر الفعل وتقسيماته وأوزانه ، فقد ذُكِرَ في أول كتاب وصلنا وهو كتاب سيبويه (١٨٠هـ) ، إذ نجده في أول صفحاته يقول : " وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ "[٤٥]. فعالج النحاة العرب قضية زمن الفعل عبر ثلاثة أزمنة الماضي والمضارع والأمر ، وكذلك قول ابن السراج : " إنّ الفعل قد قُسِّم بأقسام الزمان الثلاثة : الماضي ، والحاضر ، والمستقبل "[٤٦]. ويبيّن أبو العباس المبرد معادلة زمن الفعل في باب تحقير الظروف من الْأَزْمِنَة ، فيقول : " وَالزَّمَان خَاصَّة وَعَامة يتَّصل بِهِ الْفِعْل وَذَلِكَ أَن الفعل إِنَّمَا بني لما مضى من الزَّمَان وَلما لم يمضِ فَإِذا قلت ذَهَبَ، علم أَن هَذَا فِيمَا مضى من الزَّمَان وَإِذا قلت سيذهَبُ علم أَنه لما لم يَأْتِي من الزَّمَان وَإِذا قلت هُوَ يَأْكُل جَازَ أَن تَعْنِي مَا هُوَ فِيهِ وَجَاز أَن تُرِيدُ هُوَ يَأْكُل غَدا وَالْمَكَان لَا يكون فِيهِ مثل ذَلِك فالفعل يَنْقَضِي كالزمان لِأَن الزَّمَان مُرُور الْأَيَّام والليالي فالفعل على سنَنه يمْضِي بمضيه "[٤٧].

كذلك ما قدّمه ابن جناح لفعل الامر إذ جعله تابع للمضارع ، فمن ذلك قوله : " والامر تابع للفعل المستقبل في ضمه وفتحه "[٤٨]، ويشير ابن جناح في قول آخر الى أن أصل فعل الأمر هو الفعل المضارع ، نحو قوله : " وذلك أن الامر إنما يؤخذ من الفعل المستقبل لأنك إنما تأمر مما لم يقع على ما قد تقدم ذكره فاستعمالهم للأمر من هذه على فعول دليل على أن أصلها يفعول لأن الامر إنما هو منها ولو أن أصلها الحقيقي يفعل على ما هي عليه لكان الامر منها فعل على الاضطرار في كل أمر يؤخذ من يفعل فهذا بيّن "[٤٩]. فقول ابن جناح في فعل الأمر يكاد يكون مجانساً لقول المبرد : " وإِنَّما الأَمر من الْفِعْل الْمُسْتَقْبل لأَنَّك إِنَّما تأْمره بِمَا لم يَقع وكلّ مَا جاءَك من ذَا فعلى هَذَا فَقِسْ إِن شاءَ الله "[٥٠]. ولعل ابن جناح استطاع أن يحصر زمن فعل الأمر بما هو عند العرب فاختار الرأي الكوفي من أن فعل الأمر تابع للمضارع وليس قسم قائم بذاته[٥١]

، ثم أنه ذهب الى أبعد من ذلك فقد تبعهم فيما ذهبوا إليه من أنه فعل معرب مجزوم نحو قول ابن جناح : " وعندي فيه أيضاً معنى آخر عجيب وهو أن أقول أن من الامر ما يكون جزماً حتماً "[٥٢]. وهو قول أهل الكوفة ، من ذلك ما ذكره أبو البركات الأنباري عنهم في قوله : " ذهب الكوفيون الى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة – نحو افعلْ – معرب مجزوم "[٥٣]. ثم بيّن أن أصل (افعلْ) هو (لِتَفْعَلْ) فحُذِفَتْ اللام والتاء لكثرة الاستعمال ثم أتوا بهمزة الوصل[٥٤].

كذلك يعالج ابن جناح قضية زمن الفعل من خلال الزمن الماضي والمستقبل ، ويشير ابن جناح الى عدم وجود زمن وسط بين الزمانين ، بقوله : " إذ لا زمان ثالث معها وما يذكره اصحاب النحو من الفعل الحاضر الذي هو في الحال ويحدثه الجوهر (الاسم) لزعمهم في زمان مقيم لا يكون ماضياً ولا مستقبلاً ويعد ضرباً ثالثاً فإن ذلك على سبيل البسط والتقريب للمتعلمين لا على الحقيقة والتحديد لان الفعل الماضي ينفصل من المستقبل بالآن الذي هو الحد بين زمانين والان لا ينقسم اذ هو كالنقطة في صناعة الهندسة التي لا تنقسم إذاً هي متوهمة فما كان قبل الان فهو ماض وقد وقع وانقضى وما كان بعد فهو مستقبل لم يقع ولا انقضى "[٥٥]. فقد اختلف مع العرب في زمن الفعل كما في قول ابن السراج : " فالماضي كقولك: "صلى زيد" يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك: يصلي يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر والمستقبل نحو (سيصلي)، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل "[٥٦].

كذلك نعت الفعل المضارع بالفعل الحاضر ، نحو قوله : " وما يذكره اصحاب النحو من الفعل الحاضر الذي هو في الحال ويحدثه الجوهر لزعمهم في زمان مقيم لا يكون ماضياً ولا مستقبلاً ويعد ضرباً ثالثاً فان ذلك على سبيل البسط والتقريب للمتعلمين لا على الحقيقة والتحديد"[٥٧]، وكذلك استعمل مصطلح مستأنف دالاً على المستقبل[٥٨].

ثم عرض ابن جناح الى الأقدم من الصيغتين (الماضي و المستقبل) فيبيّن الرأي العبري المعتمد على فلسفة أرسطو بقوله : " أن يكون الماضي هو الاقدم لان الفعل الواقع اعني الماضي هو واجب يعني قد خرج الى الكون والذي لم يقع بعد، اعني المستقبل ممكن لا يدري أيكون أم لا، والواجب أقدم من الممكن كما قال ارسطو صاحب المنطق "[٥٩]. ثم عرض الرأي العربي بقوله : " قول اهل النحو العربي الذين يجعلون المستقبل قبل الماضي ويقولون انه لا يكون ماض حتى يكون مستقبل تقول هو يفعل فإذا اوعب فعله قلت

قد فعل "[٦٠]. وهو ما ذكره الزجاجي بقوله : " يصير في الحال ثم يصير ماضياً فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ثم فعل الحال، ثم الماضي "[٦١].

٤ . حروف المضارعة، وهي (الهمزة والياء والنون والتاء):

سمّاها ابن جناح حروف الاستقبال في معرض حديثه عن هذه الحروف، ولم نجد في حديثه عنها ما يخالف كلام العرب في عددها وفي وظيفتها ، فهو يقول : " فهي (الالف والياء والنون والتاء) إلا أنه جائز أن تكون هذه الافعال التي تدخلها حروف الاستقبال خاصة للاستئناف وجائز أن تكون في الحال . أما كونها مستأنفة فعلى المعهود المشهود منها وأما كونها في الحال فمثل قوله (فَأَتَى حُوشَايُ صَاحِبُ دَاوُدَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَأَبْشَالُومُ يَدْخُلُ أُورُشَلِيمَ.) أي في حال دخوله وفي وقت دخوله يروشلم "[٦٢].

إنّ تاثّر ابن جناح بما قاله العرب يتضح في استعماله مصطلح الزوائد الأربعة وهو من مصطلحات العلماء العرب، إذ يقول : " فإنّ الفعل مبني للدهر بأمثلة فعل لما مضى، ويفعل لما أنت فيه ولما لم يقع بعد . وكذلك أفعل ونفعل وتفعل لأن الزوائد الاربع توجب الفعل غير ماضٍ، إلا أنه يصلح لوقتين لما أنت فيه ولما لم يقع "[٦٣]، و مصطلح الزوائد الأربعة نجده في كتب علمائنا العرب ويشير الى حروف المضارعة ، من ذلك قول سيبويه : " وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعل أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن "[٦٤]. وكذلك ما ذكره ابن السراج بقوله : " والأفعال التي يسميها النحويون "المضارعة": هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل نحو آكل وتأكل، ويأكل ونأكل، فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد "[٦٥].

كذلك اعتمد ابن جناح هنا على النص العربي في شرحه لهذا الموضع ، ولو تتبعنا قوله : " تقول רובנ יאכל رأوبن يأكل ؛ أي معظمهم يأكل ، فيصلح أن يكون في حال أكله وإن يكون في ما يستقبل كما يقال راوبن أوكل أي هو في حال أكله ، רובנ אוכל מחר وراوبن أوكل محر؛ أي معظمهم يأكلون غداً ، فكل على حياله إلا بين الفعل المستقبل وبين اسم الفاعل هذه المضارعة التي ترى "[٦٦]. لوجدناه هنا قد استعمل كلام المبرد ونقل حديثه، إذ يقول المبرد : "وتقول زيد يأكلُ، فيصلح أن يكون في حال أكل، وأنْ يأكلَ فيما يُستقبل؛ كما تقول : زيد آكلٌ . أي في حال أكْل ، وزيد آكلٌ غداً "[٦٧].

ويبيّن المبرد سبب تسمية هذه الأفعال بالمضارعة لأنها تقع في موقع الاسم من ناحية المعنى[٦٨]، وكذلك قول ابن السراج : " ملحقٌ بالرباعي أَفعلَ يَفْعَلُ. واسمُ الفاَعلِ: مُفْعِلٌ والمفعولُ: مُفْعَلٌ. وكانَ القياسُ أَنْ يقولوا: يُؤفعلُ فتثبتِ الهمزةُ في المضارعِ ولكنَّهم حذَفوها استثقالًا وقد حَذَفوها وهي فَاء الفعلِ في: كُلْ وخُذْ وكانَ القياسُ أُوكلْ أُوخذْ وقالَ أكثرهُم: أُومرْ. فَاعلَ يُفاعلُ "[٦٩].

وأما وظيفتها التي ذكرها ابن جناح وهي تحويل الفعل الى غير ماضٍ ، إنما أخذه من كلام أبي العباس المبرد الذي يقول فيه : " وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلتْ عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنه يصلحُ لوقتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع"[٧٠]. وهو ما بيّنه ابن جني في الخصائص من أن هذه الحروف تُخَصص الفعل بزماني الحال والاستقبال[٧١]، ويبيّن في موضع آخر أنّ " حروف المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين ، نحو قولك: زيد يقرأ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون إخبارا عنه بأنه في حال قراءة، ويصلح أن يكون يراد به أنه سيقرأ فيما يستقبل "[٧٢].

٥ . الفعل السالم والفعل المعتل:

أطلق علماء اللغة العبرية مصطلح السالم ومصطلح المعتل وقصدوا به ما قصده علماء اللغة العربية ، إذ نظروا الى الفعل الثلاثي من جهة السلامة والإعلال في حروفه الأصول ، فقسمته تشمل السالم والمعتل ، إذ قال ابن جناح في السالم : " فالسالم هو ما سلم من أحد أحرف العلة وهي الالف والواو والياء والهاء "[٧٣]. بزيادة الهاء عند العبرانيين . وهو ما لا يبتعد عن مذهب العرب في السالم ، فمن ذلك ما بيّنه ابن السراج بقوله : " الفِعْلُ ينقسم إلى قسمين: سالم ومعتلّ، فأما السالم فما لم تكن لامه ألفًا ولا ياءً ولا واوًا "[٧٤]،

لقد ورد مصطلح الفعل الصحيح عند ابن جناح وهو يقابل السالم ، من ذلك قوله : " وربما لم يكن مقبوضاً من فعيل بل قد كان بناء من أبنيتهم لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء ولا يكون في الصحيح "[٧٥]، وكذلك قوله : " وإن كان كثيراً ما يكون للمعتل البناء لا يقابله فيه الصحيح "[٧٦]، وهو ما لا يبتعد عمّا ورد عند العرب والمراد من مصطلح الصحيح الخالي من أحرف العلة أي السالم من الأفعال ، وهو ما ذكره سيبويه بقوله : " وأما مِتَّ تموت فإنمّا اعتلَّت من فَعِل يفعُل، ولم تحوّل كما يحول قُلْت وزُدت. ونظيرها من الصحيح فَضِل يَفْضُلُ "[٧٧]. وقوله : " فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل "[٧٨].

أما مصطلح المعتل فورد عند علماء اللغة العبرية ليشير بمثل ما قدّمه العرب ، من ذلك ما بيّنه ابن جناح في المعتل ، بقوله : "

المعتل هو ما لم يسلم منها "[٧٩]؛ أي من حروف العلة ومن ذوات المثلين ، وكذلك ما ذكره ابن ماروث في التوطية ، بقوله في المعتل : " المعتل: هو ما أعتل حرف من حروفه أو أكثر من حرف "[٨٠]، وأما الفعل المعتل فإنه أربعة أنواع ، فالأول ما كان معتل الفاء ، نحو: אמר (أمر) ואבד (وأبد) וירד (ويرد) וישב (ويشب) ، والثاني ما كان معتل الفاء واللام ، نحو: (وَأَنَا مَكَثْتُ فِي الْجَبَلِ كَالأَيَّامِ الأُولَى، أَرْبَعِينَ نَهَارًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً. وَسَمِعَ الرَّبُّ لِي تِلْكَ الْمَرَّةَ أَيْضًا، وَلَمْ يَشَإِ الرَّبُّ أَنْ يُهْلِكَكَ) ,10 Deuteronomy, 10 ، والثالث ما كان معتل اللام فقط مثل עשה ، ראה ، בנה (عشه ، رأه ، بنه)، والرابع ما كان معتل العين ، مثل קם ، ושד ، ורץ (قم ، وشد ، ورص)[٨١]. فهو في كل ذلك لم يخرج عمّا قدّمه العرب من ذلك ما قاله ابن السراج : " والمعتل ما كان لامهُ ألفًا أو ياءً أو واوًا "[٨٢]. فالمعتل ما لم يسلم من أحرف العلة عند العرب ، فمن ذلك ما ذكره ابن السراج في باب نظائرِ الثلاثي الصحيحِ مِنَ المعتل ، بقوله : " وهوَ ينقسمُ ثلاثَة أَقسامٍ معتل اللام والعينِ والفاءِ "[٨٣].

٦ . المجرد والمزيد من الاسماء والأفعال(الفعل الخفيف والفعل الثقيل):

إن ما نجده عند نحاة العبرية لا يبتعد عن فكرة التجرد والزيادة عند العرب ، فنجدهم يستعملون مصطلحات تحمل المعنى الدلالي المستعمل عند العرب ، فمن ذلك ما ذكره ابن جناح في باب ذكر أقل أصول الأسماء والأفعال والحروف وأكثر أصولها، إذ أشار الى الفعل المجرد، بقوله : " وأقل أصول الأفعال ثلاثة أحرف وأكثرها بلا زيادة أربعة أحرف "[٨٤]. كذلك أشار الى أقل أصول الاسماء فبين أنّ منها ما يكون على حرفين وقد مثل له بيد وعي (اسم بلد)، ويصل بأصول الاسماء خمسة أحرف[٨٥]، وهو ما نجده في كتب علماء اللغة العرب المتقدمين فمن ذلك ما ذكره ابن السراج بقوله : " أعلَمْ: أَنَّ أُقلَّ ما تكونُ عليهِ الأُصولُ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ثلاثة أَحرفٍ تقدرُ بفاءٍ وعينٍ ولامٍ "[٨٦]، وكذلك ما ذكره ابن جني بقوله: " اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول : أصل ثلاثيّ ، وأصل رباعيّ ، وأصل خماسي ؛ والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين : أصل ثلاثيّ ، وأصل رباعيّ "[٨٧].

وكذلك المزيد فما وجد في كتب ابن جناح لم يختلف عمّا قدّمه العرب الأوائل ، فمن ذلك قوله : " واقصى ما ينتهي إليه الاسم الثلاثي بالزيادة سبعة احرف مثل השתויה (هشتويه) ؛ أي في حالة سكر، أعني השחויתה בית רמוג (بهشتحويته بيت رمون) ؛ أي تم هدم المنزل ، وأما الرباعي فيبلغ خمسة أحرف مثل (وَتَجْعَلُهَا تَحْتَ

حَاجِبِ الْمَذْبَحِ مِنْ أَسْفَلُ، وَتَكُونُ الشَّبَكَةُ إِلَى نِصْفِ الْمَذْبَحِ) . ويبلغ ستة أحرف مثل שקערור (سقعرور) שקעררות (سقعروروت) . وأما الخماسي فلا يبلغ بالزيادة أكثر من ستة أحرف مثل ארפכשד (ارفكشد)؛ لأنّ الخمسة عندهم غاية الأصول فلم تحتمل كثرة الزيادة بما احتملتها الثلاثة لقلة عددها وأيضا فإنه إنما بلغت الثلاثية سبعة أحرف إذ جاءت على أفعال سداسية بالزيادة مثل השתויה (هشتويه) "[٨٨]، وما اشتملت على الزيادة من الأفعال في عدد الأحرف نعتها العرب بالأفعال المزيدة[٨٩]، وفصلوا في الزيادة ، منها ما قاله سيبويه : " فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف؛ وهي أقصى الغاية والمجهود؛ وذلك نحو: اشهيبابٍ، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة. والأربعة تبلغ هذا؛ نحو احرِنْجامٍ. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين. وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوطٍ؛ ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا.. "[٩٠].

لقد ورد في كتب ابن جناح مصطلحات مرادفة لمصطلح المجرد والمزيد ، منها الفعل الخفيف الذي يشير الى الفعل المجرد، وذلك في قوله : " إنّ الفعل الخفيف هو ما جاء على بنية פעלתי "[٩١]، وقوله : " الفعل الخفيف لا يخرج الى الثقل إلّا بزيادة "[٩٢]، ويصف سيبويه ثقل الكلام بالزيادة بقوله : " فأما يَهْيَرٌّ فالزيادة فيه أولاً، لأنه ليس في الكلام فَعْيَلٌّ. وقد ثَقُلَ في الكلام ما أوله زيادة "[٩٣].

أما الثقيل ، فقد ورد في كتب ابن جناح ليشير الى الزيادة في عدد الأحرف ، إذ يقول : "إنّ الفعل الثقيل هو المزيد؛ لأن ما زيد فيه أثقل مما لم يزد فيه "[٩٤]، ويقول في موضع آخر : " وأما الفعل الثلاثي المزيد هو ما خالف البنية الخفيفة مثل הפעיל هفعيل פועל وفوعل وפֻעֲל وפִעֲל و פַעֲל وפֻעֲל) إذا امتنع التشديد لعلة (أ ه ح ع ر) فإن هذه الاحرف كثيراً ما تمتنع من التشديد فكل واحد من هذه الاصناف يسمى ثقيلا على ما قد بينه أبو زكريا في كتاب حروف اللين"[٩٥]. وهو قول ليس ببعيد عن مذهب العرب لما يحمل من دلالة في زيادة على الحروف الأصلية للكلمة ، فقول سيبويه يشير الى تلك الدلالة ، نحو : " وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مستثقل في كلامهم "[٩٦]. وهو ما ذكره المُبرِّد بقوله : " وَاعْلَم أَنَّ التَّضْعِيف مستثقل وأَنَّ رَفْع اللِّسَان عَنهُ مرّة وَاحِدَة ثمّ العودة إِلَيه لَيْسَ كرفع اللِّسَان عَنهُ وَعَن الْحَرْف الَّذِي من مخرجه وَلَا فصل بَينهمَا فَلذَلِك وَجب "[٩٧]. فهذا أبو البركات الأنباري يصرح عن ثقل الفعل بعد أن علل سبب بطلان كسر الفعل بقوله : " الفعل الثقيل: والثقيل لا ينبغي ان يبني على ثقيل

"[٩٨]. فيعلل رضي الدين الأستراباذي عدم مجيء بناء خماسي للفعل وذلك للثقل الذي يصيبه في حالة إلحاق حروف المضارعة أو علامات اسم الفاعل أو اسم المفعول وغيرها[٩٩].

٧ . إضافة النسبة

ورد مصطلح النسب في مؤلفات ابن جناح وهو يشير الى ما ذهب إليه العرب في مؤلفاتهم، نحو : " اعلم أن النسبة تكون الى الجد والى القبيلة والى البلد والى الصناعة . وقد ينسبون الى غير القبيلة لحادثة ما ولقصة ما تقص للمنسوب مع المنسوب إليه "[١٠٠]، وهو ما صرّح به علماؤنا العرب في أوائل كتبهم ، من ذلك قول سيبويه : " هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة "[١٠١]، وقال: " اعلم أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلةٍ "[١٠٢]. وكذلك ما ذكره ابن جني بقوله : " النّسَب إِلَى كل اسْم بِزِيَادَة يَاء مُشَدّدَة مكسور مَا قبلهَا تَقول فِي النّسَب إِلَى زيد زيدي وَإِلَى مُحَمَّد محمدي "[١٠٣].

وقد أشار ابن جناح في كتابه اللمع الى أن من النسب ما يكون قياسياً ومنه ما يكون سماعياً غير قياسي فقال : " وأما النسب الى ימין (يمين) فهو הימני (هيمني) على غير قياس وكذلك النسب الى שמאל השמאלי (شمال هشمالي) على غير قياس أيضاً "[١٠٤]، وهو ما ذكره سيبويه أن منه ما يأتي على غير القياس، نحو قوله : " فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعْدَل وهو القياس الجاري في كلامهم "[١٠٥]، ويقول : " فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيلٍ : هُذَلِيّ وفي فُقَيْمٍ كنانة: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْحِ خُزاعة: مُلَحِيٌّ، وفي ثَقِيفٍ: ثَقَفيٌّ"[١٠٦].ويقول في موضع أخر : " ومنهم من يقول: تهامِيٌّ ويَمانيٌّ وشآميٌّ، فهذا كبَحْرانِيّ وأشباهه مما غُيَّر بناؤه في الإضافة. وإنْ شئت قلت: يَمنِيٌّ "[١٠٧].

لقد اطلق ابن جناح على هذه الياء المشددة ياء النسبة ، من ذلك قوله : " فإن كان في آخر الاسم أي يشبه ياء النسبة وأرادوا أن ينسبوا اليه حذفوا ذلك الياء وأدخلوا مكانه ياء النسبة لامتناع اجتماع ساكنين لينين لأن ياء النسبة لينة والياء التي في الاسم لينة أيضاً "[١٠٨]. وقد كان مستعملاً عند علمائنا العرب ، إذ أطلقوا عليها ياء الإضافة ، فمن ذلك قول سيبويه في باب الإضافة إلى اسم : " كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حرفٌ منكسر فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة، لأنَّه لا يلتقي حرفان ساكنان. ولا تحرِّك الياء لأن الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر، ولا تجد الحرف

الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسوراً. فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية: ناجيٌّ، وفي أدلٍ: أدليٌّ، وفي صحارٍ: صحاريٌّ، وفي ثمانٍ: ثمانيٌّ، وفي رجل اسمه يمان: يمانيٌّ "[١٠٩]، ومنه من ذكره بياء النسب ، نحو قول المبرد : " فَمثل ذَلِك كُرْسِيّ، وقُمريّ إِنَّمَا هُوَ فُعْل، وَالْيَاء يَاء النّسَب "[١١٠].

لقد فرّق مروان بن جناح بين المنسوب والمنسوب إليه في كثير من المواضع في كتبه من ذلك قوله : " فما كان من الضرب الاول أعني ما كان تركيبه محضاً تاماً وأردت تعريف المنسوب إليه أدخلت حرف التعريف في أول ذلك الاسم المركب فقلت (وَكَانَ يَفْتَاحُ الْجِلْعَادِيُّ جَبَّارَ بَأْسٍ، وَهُوَ ابْنُ امْرَأَةٍ زَانِيَةٍ. وَجِلْعَادُ وَلَدَ يَفْتَاحَ.) Judgs,11,1. (الإِسْرَائِيلِيُّ) II Samuel,17,25. "[١١١]، فقد ورد مصطلح المنسوب في القول السابق والاسم المنسوب إليه في قوله : " فإن كان في وسط الاسم المنسوب اليه حرف مضاعف حذفوه "[١١٢].

لقد قدّم ابن جناح في باب الإضافة النسبية عرضاً لكيفية نسب الكلمات باسلوب تعليمي ، من ذلك قوله : " فإذا نسبت الى اسم مفرد زدت في أخره ياء للنسب وغيرت أوله وربما لم يتغير "[١١٣]. وهذا القول لا يبتعد عن قول سيبويه الذي يشير الى أن الاسم يلحقه التغيير قبل دخول ياء النسب : " واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنَّهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنَّما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن "[١١٤].

وكذلك عالج ابن جناح ما كان مختوماً بياء مثل ما عالجها العرب في النسب ، فمن ذلك قوله : " فإن كان في آخر الاسم أي يشبه ياء النسبة وأرادوا أن ينسبوا اليه حذفوا ذلك الياء وأدخلوا مكانه ياء النسبة لامتناع اجتماع ساكنين لينين لأن ياء النسبة لينة والياء التي في الاسم لينة أيضا قالوا في النسب الى مثل هذا لكرمي مشفحت هكرمي لحني "[١١٥]. وهو ما ذكره المبرد بقوله : " وَاعْلَم أَنه لابد من حذف إِحْدَى الياءين؛ لِاجْتِمَاع الياءات والكسرة والتى تحذفها المتحركة؛ لِأَنَّهَا لَو بقيت للزمها الْقلب والتغيير "[١١٦]. وكذلك ما ذكره ابن جني بقوله : " فَإِن كَانَ فِي آخر الِاسْم يَاء مُشَدّدَة نَحْو صبيٌّ وعليٌّ وعَديٌّ حذفت الأولى الزَّائِدَة وأبدلت من الكسرة فَتْحة فَانْقَلَبت الْيَاء الثَّانِيَة ألفا لحركة مَا قبلهَا ثمَّ أبدلت الْألف واوا لوُقُوع يَاء النّسَب بعْدهَا فَقلت فِي صبيٌّ صَبويٌّ وَفِي عَليَّ عَلويٌّ وَفِي عَدي عَدَوِيٌّ "[١١٧].

ثم يقدم عرضاً لما كان مركباً ، فمن ذلك قوله : " فإن كان الاسم المنسوب اليه مركباً من اسمين قد جعلا اسماً واحداً على التمام أعني بقولي على التمام إنه وصل بينهما

بالضبط أو بالتأليف أو كان آخر الاسم الاول مما لا ينضبط أعني أن كان حرفا لينا نسبت الى جملة ذلك الاسم كذلك قيل في النسب الى גלעד جلعد ؛ أي نصب تذكاري ، وهو اسم مركب من اسمين ؛ أعني من قوله هجل (وَقَالَ لاَبَانُ: «هذِهِ الرُّجْمَةُ هِيَ شَاهِدَةٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْيَوْمَ». لِذلِكَ دُعِيَ اسْمُهَا «جَلْعِيدَ»)..... فوصل بينهما بالضبط أعني بالشبا الذي تحت لام جل وهذا المكان هو ארצ הגלעד ارض هجلعد في نفسه وإن أختلف لفظهما وبه سمي الرجل גלעד جلعد ..... النسب إليه הגלעדי هجلعدي ..... وكذلك ان كان أحد الاسمين مضافاً الى الثاني إلا أنهما جعلا أسماً واحداً وإن لم يوصل بينهما بالضبط ولا بالتأليف نسب أيضا الى جملة ذلك الاسم إلا أنهم إذا عرفوه فإنهم يعرفون المضاف اليه منهما فقط كما قيل في النسبة الى بيت لحم بيت هلحمي فنسب الى الاسم وأدخل التعريف في الثاني منهما . وقيل في النسبة الى بيت شمش يهوشع بيت هشمشي وفي النسب الى أبيعزر يواش أن هعزري "[١١٨]. وقد قدم العلماء العرب السابقين لابن جناح شرحاً فصلوا فيه في هذا الموضوع ، من ذلك ما قدمه المبرد بقوله : " اعْلَم أَن الْإِضَافَة على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا: مَا يكون الأول مَعْرُوفا بالثانى؛ نَحْو قَوْلك: هَذِه دَار عبد الله، وَغُلَام زيد، فَإِن نسبت إِلَى شئ من هَذَا فَالْوَجْه أَن تنْسب إِلَى الثانى؛ لِأَن الأول إِنَّمَا صَار معرفَة بِهِ وَذَلِكَ قَوْلك فى ابْن الزبير: زبيرى، وفى غُلَام زيد: زيدى وَالْوَجْه الآخر فى الْإِضَافَة: أَن يكون الْمُضَاف وَقع علما، والمضاف إِلَيْهِ من تَمَامه، فالباب النّسَب إِلَى الأول، وَذَلِكَ قَوْلك فى عبد الْقَيْس: عبدى، وَكَذَلِكَ إِن نسبت إِلَى رجل من عبد الدَّار: عبدى، وَكَذَلِكَ إِن نسبت إِلَى أَبى عبد الله بن دارم "[١١٩].

٨ . **الجمع والتثنية** :

إن ما قدّمه علماء اللغة العبرية في تثنيتهم وجمعهم لا يختلف عمّا قدمه العرب في ذلك ، ولو تتبعنا في كتب ابن جناح نجد الكم الهائل من الإشارات الى ذلك فمن ذلك حدّه للجمع والتثنية بقوله: " إنما هو ضم شئ الى شئ وكذلك التثنية هو ضم شيء الى شيء وإنما الخلاف بين الصنفين في الكمية فقط فالجمع والتثنية إذا تحت جنس واحد "[١٢٠]. ولابد من الإشارة الى أن ابن جناح نبّه على اتفاق علامتي التثنية والجمع بقوله : " وإنما صارت علامة التثنية والجمع واحدة لأن كل تثنية جمع وذلك أنك إذا ثنيت فإنما تجمع واحداً إلى آخر كما أنك إذا جمعت فإنما تجمع عددا إلى عدد "[١٢١]. كذلك ما قدّمه ابن جناح في طريقة التثنية والجمع التي لم تختلف عمّا قدّمه العرب ، فمن ذلك قوله : " اعلم أنك إذا ثنيت او جمعت أسماً مذكراً فأنك تلحقه زيادتين أحدهما حرف لين وهو الياء والثانية ميم أو نون تقول גבר جبر ؛

أي رجل و גברים جبريم ؛ أي رجال و גברין جبرين ؛ أي رجال أن شئت بأبدال الميم بنون و קבר قبر و קברים قبريم "[١٢٢]. وهذا القول بعض ما ذكره سيبويه بقوله : " واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرِّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوِزه، والرفْع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نوناً "[١٢٣]. وقوله : " اعلم أنَّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً "[١٢٤]. ففرق العرب بين علامتي التثنية والجمع وكذلك فرقوا بين الرفع وبين الجر والنصب .

كذلك ما قدمه ابن جناح لجمع المؤنث فهو مجانس لما قدمه العرب ، ومن ذلك قوله : " وأن ثنيت او جمعت اسماً مؤنثاً كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن فأنك تلحقه ايضا زيادتين أحدهما حرف لين وهو الواو والأخرى التاء تقول: ארצ ארצות أرص وأرصوت بلد وبلدان وחרב חרבות حرب وحربوت أي سيف وسيوف"[١٢٥]. وهو ما نجد علماء اللغة العربية قد أشاروا إليه في جمع المؤنث السالم بزيادة حرف المد الألف والتاء ، فمن ذلك قول المبرد : " وأَمّا التاءُ فتزاد عَلامَة للتأْنيث فِي قَائِمَة وَقَاعِدَة وَهَذِه التَّاء تبدل مِنْهَا الهاءُ فِي الْوَقْف وتزاد مَعَ الأَلف فِي جمع الْمُؤَنَّث فِي مسلمات وذاهبات "[١٢٦].

٩) التذكير والتأنيث:

ورد مصطلح علامة التأنيث في كتب ابن جناح في أكثر من موضع وهو يذكر مرة هاء التأنيث من ذلك قوله : " وأما الهاء في يلده ملكه فعلامة التأنيث وربما حذفوا هذه العلامة إذا لم يخافوا لبساً "[١٢٧]، ويقول في هذه الهاء : " وهذه الهاء هي لينة أبدا إلا في الفاظ محفوظة أتت فيها ظاهرة على الشذوذ "[١٢٨]، وقوله : " والتاءات في أوائلها .... علامة التأنيث وفي هذا دليل قوي على أن الهاء في فعله الماضي للواحد المؤنث علامة للتأنيث لا ضميرما ذكره ابن جناح في هذا الموضع قد ورد عند العلماء العرب ، فمنه ما ذكره المبرد في بَاب تَسْمِيَة الْمُؤَنَّث ، بقوله : " اعْلَم أَن كل أُنْثَى سميتها باسم على ثَلَاثَة أحرف فَمَا زَاد فَغير مَصْرُوف، كَانَت فِيهِ عَلامَة التَّأْنِيث أَو لم تكن "[١٢٩]. وقوله: " وَإِن كَانَ في باهلة عَلامَة التَّأْنِيث "[١٣٠]. وكذلك قوله: " وَالتَّاء عَلامَة التَّأْنِيث، وَإِنَّمَا

تبدل مِنْهَا فى الْوَقْف هَاء "[١٣١]. وكذلك ما ذكره ابن جني بقوله : " الْأَسْمَاء المؤنثة على ضَرْبَيْنِ مؤنث بعلامة ومؤنث بِغَيْر عَلامَة والعلامة على ضَرْبَيْنِ هَاء وَألف فَكل اسْم فِيهِ هَاء التَّأْنِيث فَإِنَّهُ لَا ينْصَرف معرفَة وينصرف نكرَة وَذَلِكَ مثل طَلْحَة وَحَمْزَة تَقول رَأَيْت طلحةَ وَطَلْحَة آخر "[١٣٢] .

إن ما ذهب إليه ابن جناح مطابق لما قدّمه علماء اللغة العرب الأوائل ، فمن ذلك قوله : " وأعلم أن التذكير هو الاصل في هذا الباب وإن التأنيث فرع داخل عليه"[١٣٣]. وهو ما لم يبتعد عن قول سيبويه ، إذ يقول : " واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر "[١٣٤]. فالتذكير أصل عند سيبويه ، وهو أشدُ تمكناً من التأنيث[١٣٥]، وابن جناح يختار مثالاً (דבר دبر) استعمله سيبويه في قوله وهو (شيء) ، إذ يقول : " وقوع דבר دبر وهو مذكر على المذكر والمؤنث ..... ومثله كان أو مؤنثا وهو يقع أيضا على كل ما في العالم ..... معنى هذا شيء من الاشياء وكذلك هو الشيء عند العرب مذكر وهم يوقعونه على كل مذكر ومؤنث ويستشهدون به على مثل استشهادنا نحن بدبر . فالشيء يكون أولاً مذكراً ثم تدخل عليه علامة التأنيث اسماً كان أو فعلاً "[١٣٦]، فجعل في طرحه للأصل والفرع بين العربية (شيء) والعبرية (דבר دبر) وهو دليل آخر على تأثر ابن جناح بعلماء اللغة العربية "[١٣٧].

إنّ الذي يقرأ كتب ابن جناح يستطيع يتبين له أنه فرق بين ما كان مؤنثاً حقيقياً وما كان مؤنثاً غير حقيقي ، من ذلك قوله : " يجوزه العبرانيون من التذكير فيما لا يعقل من المؤنث وخاصة مما لم يكن تأنيثه حقيقياً أعني ما لم يكن له فرج "[١٣٨]، مستشهداً من الكتاب المقدس بقوله تعالى : (رُؤَسَاؤُكِ كَالْجَرَادِ، وَوُلاَتُكِ كَحَرْجَلَةِ الْجَرَادِ الْحَالَّةِ عَلَى الْجُدْرَانِ فِي يَوْمِ الْبَرْدِ. تُشْرِقُ الشَّمْسُ فَتَطِيرُ وَلاَ يُعْرَفُ مَكَانُهَا أَيْنَ هُوَ) Nah.3. 17. [١٣٩]. وهذا الأمر معروف عند العلماء العرب الذين يقسمون المؤنث إلى حقيقيّ نحو :هند وفاطمة، ومجازيّ نحو: شمس ونار .

الهوامش:

(١)) ينظر : تاريخ الفكر الأندلسي (آنخل جنثالث بالنثيا) : ٤٨٩

(٢)) ينظر : المعاجم العبرية دراسة مقارنة ، سلوى ناظم : ١٢٠ .

(٣)) ينظر : الأثر العربي في الفكر اليهودي ، ابراهيم موسى الهنداوي : ١٨ .

(٤)) ينظر دائرة المعارف العبرية : ٦ / ٥٣٤ .

(٥)) ينظر : المعاجم العبرية دراسة مقارنة : ١٢١ .

(٦)) ينظر : المصدر نفسه : ١٢١ .

(٧)) ينظر : الأثر العربي في الفكر اليهودي (ابراهيم الهنداوي) : ١٩.

(٨)) ينظر : الساميون ولغاتهم ، حسن ظاظا : ٨٤ .

(٩)) ينظر : المعاجم العبرية دراسة مقارنة ، سلوى ناظم : ١٢١ .

(١٠)) ينظر : الأثر العربي في الفكر اليهودي : ٢٧ .

(١١)) ينظر : المعاجم العبرية دراسة مقارنة : ١٢٣ .

(١٢)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٦٩.

(١٣)) ينظر: اللمع لابن جناح : ١٣٧.

(١٤)) المصدر نفسه : ٤.

(١٥)) المصدر نفسه : ١٦١.

(١٦)) المصدر نفسه : ٤.

(١٧)) العين ، الخليل : ٧ /١٠٩.

(١٨)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٢٤٢.

(١٩)) المقتضب ، المُبرِّد : ١ / ١٧٣.

(٢٠)) الأصول في النحو، ابن السراج : ٣ / ٢٣١.

(٢١)) ينظر: في تاريخ علم الصرف ومصطلحاته ، مازن المبارك ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، إسلامية فكرية محكمة ، العدد التاسع عشر / ربيع الأول ١٤٢١ هـ – يونيو ٢٠٠٠م : ٢٩٨.

(٢٢)) ينظر: اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٢١.

(٢٣)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٢٤٢.

(٢٤)) المقتضب ، المبرد : ١ / ٣٥.

(٢٥)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ٣ / ١٤٩.

(٢٦)) الأصول ، مروان بن جناح : ٥–٦.

(٢٧)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٣١٢.

(٢٨)) الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني : ١ / ٢٣٧.

(*) סגולֹ سجول ، فتحة ممالة نحو الكسر ، ينظر: قواعد اللغة العبرية ، عوني عبد الرؤوف : ٢٤.

(٢٩)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٣٥.

(٣٠)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ٣ / ٣٣١.
(٣١)) الخصائص ، ابو الفتح عثمان بن جني : ٣ / ٩٩.
(٣٢)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٣٣.
(٣٣)) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٣٦٣.
(٣٤)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٠٤.
(٣٥)) المنصف ، ابو الفتح عثمان بن جني : ١ / ٤١ .
(٣٦)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٠٤.
(٣٧)) المصدر نفسه : ١٠٤.
(٣٨)) التصريف الملوكي ، ابن جني : ٥٦-٥٧.
(٣٩)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٠٥.
(٤٠)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٢٩٩.
(٤١)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٠٥.
(٤٢)) المنصف ، ابن جني : ١/ ٤١ – ٤٢ .
(٤٣)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢١.
(٤٤)) ينظر: اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤٥.
(٤٥)) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٢.
(٤٦)) الأصول في النحو، ابن السراج : ١ / ٣٧.
(٤٧)) المقتضب ، أبو العباس المبرد : ٢ / ٢٧٤.
(٤٨)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٥١.
(٤٩)) المصدر نفسه : ٣٣٣-٣٣٤.
(٥٠)) المقتضب ، أبو العباس المبرد : ١ / ٨٣.
(٥١)) ينظر : الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري : ٢/ ٤٢٧.
(٥٢)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٤٦.
(٥٣)) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري : ٢/ ٤٢٧.
(٥٤)) ينظر: المصدر نفسه : ٥٣٥-٥٣٦.
(٥٥)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٢.
(٥٦)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٣٨.
(٥٧)) المصدر نفسه : ٢٢.
(٥٨)) جامع الالفاظ أو الآجرون ، أبو سليمان داود بن ابراهيم الفاسي : ١ / ٢٧٤-٣٢٤.
(٥٩)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٢.
(٦٠)) المصدر نفسه : ٢١.
(٦١)) ينظر: الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي : ٨٥.
(٦٢)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤٥.
(٦٣)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤٥.
(٦٤)) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٣.

(٦٥)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١ / ٣٩.
(٦٦)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤٥.
(٦٧)) المقتضب ، أبو العباس المبرد : ٢ / ٢.
(٦٨)) ينظر: المصدر نفسه : ٢ / ١.
(٦٩)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ٣ / ٢٢٦.
(٧٠)) المقتضب ، أبو العباس المبرد : ٢ / ١.
(٧١)) ينظر: الخصائص ، ابن جني : ١ / ١٧٦.
(٧٢)) المنصف : ٤٤ .
(٧٣)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤١.
(٧٤)) الأصول في النحو : ٢ / ٣٨٢.
(٧٥)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١١٥.
(٧٦)) المصدر نفسه : ٨٢.
(٧٧)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٣٤٣.
(٧٨)) المصدر نفسه : ٤ / ٤٣١.
(٧٩)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤١.
(٨٠)) التوطيه في نحو اللغة العبرانيه ، ابي أسحق ابرهيم ابن فرج ابن ماروث : ١٢٧.
(٨١)) ينظر: اللُمع ، مروان بن جناح : ١٤١و١٤٢.
(٨٢)) الأصول في النحو ، ابن السراج : ٢ / ٣٨٢.
(٨٣)) المصدر نفسه : ٣ / ١٠٦.
(٨٤)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٢.
(٨٥)) ينظر:المصدر نفسه : ٣١.
(٨٦)) الأصول في النحو : ٣/١٨٠.
(٨٧)) المنصف : ٤٥ .
(٨٨)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٢.
(٨٩)) ينظر: المقتضب ، المُبرِّد : ١ / ٢٤٥، والأصول في النحو ، ابن السراج : ٣/ ١١٣.
(٩٠)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٢٣٠.
(٩١)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٣٩.
(٩٢)) المصدر نفسه : ٥.
(٩٣)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٣١٣.
(٩٤)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٥.
(٩٥)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٣٩.
(٩٦)) الكتاب ، سيبويه : ٤ / ٤٨٤.
(٩٧)) المقتضب ، المبرد : ١ / ٢٤٦.
(٩٨)) اسرار العربية : ٣١٦.
(٩٩)) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي : ١ / ٩.
(١٠٠)) المصدر نفسه : ٢٣٠.
(١٠١)) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٣٣٥.
(١٠٢)) المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٥.
(١٠٣)) اللُمع في العربية ، ابن جني : ٢٠٣.
(١٠٤)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٣٠.
(١٠٥)) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٣٣٥.

(١٠٦)) المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٥.
(١٠٧)) المصدر نفسه : ٣ / ٣٣٨.
(١٠٨)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٣٣.
(١٠٩)) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٣٤٠.
(١١٠)) المقتضب ، المبرد : ٣ /٢٣٤.
(١١١)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٦٢.
(١١٢)) المصدر نفسه : ٢٣٣.
(١١٣)) المصدر نفسه : ٢٣٠.
(١١٤)) الكتاب ، سيبويه : ٣ / ٣٣٥.
(١١٥)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٣٣.
(١١٦)) المقتضب ، المبرد : ٣ / ١٣٥.
(١١٧)) اللُمع في العربية ، ابن جني : ٢٠٦.
(١١٨)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٣١-٢٣٢.
(١١٩)) المقتضب ، المبرد : ٣ / ١٤١.
(١٢٠)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٢٤٧.
(١٢١)) المصدر نفسه : ٣٧٦.
(١٢٢)) المصدر نفسه : ٣٧٦.
(١٢٣)) الكتاب ، سيبويه : ١ / ١٧.
(١٢٤)) المصدر نفسه : ٣ / ٣٨٥.
(١٢٥)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٧٦.
(١٢٦)) المقتضب ، المبرد : ١ / ٦٠.
(١٢٧)) اللُمع ، مروان بن جناح : ١٩٠.
(١٢٨)) المصدر نفسه : ٣٦٣.
(١٢٩)) المقتضب ، المبرد : ٣ / ٣٥٠.
(١٣٠)) المصدر نفسه : ٣ /٣٦٤.
(١٣١)) المقتضب : ٣ /٣٦٦.
(١٣٢)) اللُمع في العربية ، ابن جني :١٥٢.
(١٣٣)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٦٢.
(١٣٤)) الكتاب ، سيبويه : ١ / ٢٢.
(١٣٥)) ينظر: المصدر نفسه : ٣ / ٢٤١.
(١٣٦)) اللُمع ، مروان بن جناح : ٣٦٢-٣٦٣.
(١٣٧)) المصدر نفسه : ٣٦٢.
(١٣٨)) المصدر نفسه : ٣٧١.
(١٣٩)) ينظر: المصدر نفسه: ٣٧١.

المصادر :

- الكتاب المقدس
- الأثر العربي في الفكر اليهودي ، ابراهيم موسى الهنداوي ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ١٦٥ شارع محمد فريد – القاهرة ، مطبعة الشبكشي بالأزهر بمصر .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ م .
- الأصول ، مروان بن جناح ، نشره .AD Neubauer ، في اكسفورد (١٨٧٥م) ، Oxford : AT THE CLARENDON .PRESS. M DCCC LXXV
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السراج (محمد بن سهل النحوي البغدادي ، ت ٣١٦ م)، تحقيق : د. عبد الحسين الفتليّ، ط٢، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، المطبعة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجيّ(أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق ، ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق : مازن المبارك ، ط٥ ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٦ م.
- تاريخ الفكر الأندلسيّ ، آنجل جنثالث بالنثيا ،
- التصريف الملوكي ، ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تصحيح : محمد سعيد مصطفى النعسان الحمويّ ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، القاهرة ، ١٩١٣ م .
- التوطية في نحو اللغة العبرية ، الشيخ الحكيم الفاضل أبي اسحاق ابراهيم بن فرج ابن ماروث / ليدن .
- الخصائص، ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ، ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، ط٤، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
- دائرة المعارف العبرية ، المجلد السادس ، FUNK WAGNALLS COMPANY 1904 ,Registcrod Stationers Hall, London, England.
- الساميون ولغاتهم ، تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب ، د. حسن ظاظا، ط٢ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٩٠ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباديّ (محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ

)، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

• قواعد اللغة العبرية ، عوني عبد الرؤوف ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧١ م .

• كتاب العين ، الفراهيدي (الخليل بن أحمد ، ت ١٧٥هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١ م .

• كتاب اللمع في العربية ، ابن جنيّ ، تحقيق : فائز فارس ، ط١ ، دار الأمل ، الأردن ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م .

• كتاب جامع الألفاظ أو (الآجرون) ، داود بن ابراهام الفاسي المعروف بابي سليمان داود بن ابراهيم الفاسي ، تحقيق Solomon L. skoss.2.vol.New Haven،1936.

• كتاب سيبويه ، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

• اللُمع ، مروان بن جناح ، جوزيف ديرنبورك JOSEPH DERENBOURG ، باريس ،– F. VIEWEG, LIBRAIRE EDITEUR, 67,RUE DE RICHELIEU, 67 (1886).

• المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض القوزي ، الناشر عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض ، الطبعة الأولى (١٤٠١هـ–١٩٨١م) ، طبع في شركة الطباعة العربية السعودية (المحدودة) العمارية _ الرياض.

• المعاجم العبرية دراسة مقارنة ، سلوى ناظم ، كلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م .

• المقتضب ، المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

• المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ) ،تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا ، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

المجلات:

• في تاريخ علم الصرف ومصطلحاته (مازن المبارك) : مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، إسلامية فكرية محكمة ، العدد التاسع عشر / ربيع الأول ١٤٢١ هـ – يونيو ،٢٠٠٠م.